

التنمية المحلية المستدامة - فرص و تحديات -

Sustainable Local Development - Opportunities and Challenges

تاريخ استلام المقال: 2025/07/03 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/12/02 تاريخ نشر المقال: 2025/12/29

د. بلحمزي فهيمة

- جامعة عبد الحميد بن باديس، لية الحقوق، مستغانم، الجزائر، fahimaunimosta@gmail.com

ملخص

تُعتبر التنمية عملية ديناميكية وتفاعلية تشمل الجهاز العمومي وكافة مكونات المجتمعات المحلية. وتُعد الجماعات المحلية من أهم الآليات التي تسهم في تنظيم الدولة وتطبيق مفهوم اللامركزية من خلال توزيع الوظيفة الإدارية على هيئات غير مركزية وجهات تنفيذية محلية. الجماعات المحلية تُعد جزءاً أساسياً من الهيكل المركزي للدولة، وتُعتبر البلدية في الجزائر النواة الأساسية لهذه الجماعات، نظراً لدورها الهام الذي تقوم به في خدمة الإدارة والمواطن. ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة، لا تزال أهداف التنمية المحلية المستدامة بعيدة عن تحقيق الطموحات المنتظرة، ويعود ذلك إلى العقبات والمشاكل التي تعترض طريق العديد من البلديات، مما أدى إلى تأثير سلبي على فعالية التنمية المحلية المستدامة التي يطمح إليها المواطنون.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية المستدامة، الجمعيات المدنية، اللامركزية.

Abstract:

Local development is considered a dynamic and interactive process that involves the public sector and all components of local communities. Local communities are one of the most important mechanisms that contribute to the organization of the state and the implementation of decentralization by distributing administrative functions to decentralized bodies and local executive entities. Local communities are an essential part of the central structure of the state, and the municipality in Algeria is considered the core of these communities, due to its significant role in serving both administration and citizens. However, despite the efforts made, the goals of sustainable local development are still far from achieving the expected aspirations. This is due to the obstacles and problems that many municipalities face, which have negatively affected the effectiveness of sustainable local development that citizens aspire to.

Keywords: Local authorities, sustainable local development, civil associations, decentralization.

مقدمة:

نتيجة لتزايد أدوار الدولة وتنوع مهامها، لم تعد الحكومات قادرة بسلطاتها المركزية وحدها على تلبية متطلبات الجماهير في مختلف مناطق الوطن. أدى ذلك إلى توجه أغلب دول العالم نحو تخفيف مركزيتها وتمكين السلطات المحلية من أداء بعض المهام بهدف تحسين الخدمات وزيادة سرعة الاستجابة

لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي. تُعد الوحدات المحلية البنية الأساسية الأقرب للمواطن والوسيط الفاعل بين السلطات المركزية والمجتمع، حيث تسعى هذه الدول من خلال أنظمة التسيير المحلي إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وبناءً على ذلك، نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للهيئات اللامركزية في الجزائر

مرت الهيئات المحلية في الجزائر بالعديد من المراحل التاريخية التي ساهمت في تعزيز و دور هذه التنظيمات، كما ان كل تنظيم محلي سواء كان ولاية او بلدية يتميز بتعريف او مفهوم خاص و بخصائص و مميزات تحديد طبيعة عمله و اختصاصاته و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: تعريف الهيئات اللامركزية و مراحل تطورها

تعددت التعريفات الخاصة بالتنظيمات او الهيئات اللامركزية في الجزائر و كذا تمتع كل منها بخصائص مميزة عن الاخرى ، بالاضافة الى مجموع المراحل و التطورات التاريخية التي عرفت هذه الهيئات خلال و بعد الاستعمار الفرنسي الى وقتنا الحالي .

الفرع الاول : تعريف الهيئات اللامركزية و خصائصها

تعتبر الهيئات الإقليمية بمثابة المؤسسات الأساسية في النظام الإداري للدولة، والهدف من وجودها يتمثل في تلبية الاحتياجات العامة التي يعجز أو يتجنب القطاع الخاص توفيرها بسبب قلة جودها أو طول الفترة الزمنية لتحقيقها. من هذا المنظور، تعد الجماعات اللامركزية وحدات إدارية صغيرة ذات حدود جغرافية وإقليمية محددة، تضم سكاناً معينين عددياً¹، وتمثل تجسيداً مصغراً للدولة بهدف تحقيق الأهداف المركزية. وقد أُسندت إليها صلاحيات تأخذ في الاعتبار اتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، إلى جانب تزايد حجم المتطلبات العامة الإقليمية من جهة أخرى .

كما تُعرف الجماعات اللامركزية بأنها وحدات أهلية تتمتع باستقلال نسبي²، تعتمد على مواردها وإيراداتها الذاتية وتشكل حلقة وصل بين الحكومة والمواطن³. وهي تلعب دوراً بارزاً ومهماً في القطاعات التنموية، حيث تقدم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية¹.

¹ صفوان المبيضين، حسين الطراونة، ، توفيق عبد الهادي، المركزية و اللامركزية في تنظيم الادارة المحلية ،دار اليازوني العلمية ، الاردن، 2011، ص21

² نصر الدين بن شبيب و شريف مصطفى، الجماعات المحلية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص162

³ شراف عقون، سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية، درة حالة بولاية ميله، لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة قسنطينة

ان الجماعات اللامركزية في الجزائر هي هيتان محددتان بموجب الدستور الجزائري، وهما البلدية والولاية .

تعريف البلدية: وفقاً للمادة الأولى من قانون 10-11، على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، ويتم إنشاؤها بموجب قانون .
اما **الولاية** فتعتبر جماعة إقليمية للدولة، تمتلك الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة .وهي كذلك دائرة إدارية غير مركزية للدولة، وتُشكل بهذا الوصف فضاءً لتنفيذ السياسات العمومية بطريقة تضامنية وتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتخطيط الإقليم، بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة، وكذلك تعزيز وتحسين مستويات الحماية والتقدم².

للجماعات المحلية مجموعة من الخصائص المميزة التي تتمثل في :

-**اللامركزية:** تُعد اللامركزية من أبرز سمات الجماعات المحلية، وتشمل أنواعاً متعددة مثل اللامركزية الإدارية والوظيفية والاقتصادية. تهدف إلى توزيع الصلاحيات والمهام بين السلطات المركزية والهيكل اللامركزية كالبلديات والولايات، مع ضمان خضوع هذه الأخيرة لرقابة السلطات المركزية باستمرار .

-**الاستقلالية المالية:** تتمتع الوحدات المحلية باستقلال مالي يساهم في تمويل وتطوير مرافقها المختلفة بهدف تلبية احتياجات المواطنين المتنوعة وتجسيد البرامج والخطط التنموية، ما يساعد في تحسين الأوضاع بمختلف المجالات .

-**الشخصية المعنوية:** تشير هذه الخاصية إلى منح المنظمة أو المؤسسة صفة قانونية، مما يمنحها حقوقاً ويلزمها بواجبات تماماً كالأفراد الطبيعيين .لها ذمة مالية مستقلة وتُناط بها وظائف محددة بموجب القانون

-**الاستقلالية الادارية:** تنتج هذه الخاصية للبلديات والولايات الحق في إدارة وظائفها الإدارية بشكل مستقل، بما يعزز قدرتها على تحمل المسؤوليات والقيام بمهامها بكفاءة.

الفرع الثاني : مراحل تطور الهيئات اللامركزية في الجزائر

بدأ تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر بشكل رسمي وقانوني خلال العهد العثماني، حيث قُسمت الجزائر إلى مقاطعات عُرفت ببابليك، التي كانت تضم أربعة مقاطعات هي :دار السلطان، بابليك التيطري، بابليك الغرب، وبابليك الشرق .أما خلال الفترة الاستعمارية، فقد اعتمدت الجزائر نظام إدارة محلية تميز بإنشاء نوعين من البلديات؛ البلديات كاملة الاختصاص والبلديات المختلطة أو الأهلية .وفي عام 1848، أنشئت

¹ عمار بوضياف ، التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق، جسر للنشر و التوزيع ، الجزائر 2010، ص13

² قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 12 ، الصادرة في 29 فيفري 2012 .

المكاتب العربية بهدف التقرب من المواطنين والوصول إلى مختلف المناطق الجزائرية. لكن في عام 1896، تم إلغاء هذه البلديات واعتماد القوانين الفرنسية الصادرة عام 1884 وكان الهدف الأساسي من تطبيق هذه النظم المحلية هو خدمة المصالح الفرنسية واستغلال الموارد الجزائرية حتى في أصغر وأبعد المناطق الجغرافية .

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر نظاماً محلياً غير متوازن، حيث وجدت نفسها أمام عدد كبير من البلديات غير القادرة على القيام بمهامها. بالإضافة إلى ذلك، عانت الجزائر من مشكلات عميقة في تلك المرحلة تمثلت في الفقر، الأمية، هشاشة البنية الاقتصادية، وضعف الجهاز الإداري.

كل هذا فرض على الجزائر مواجهة تحديات كبيرة ومحاولة إيجاد حلول لتجاوز الوضع الصعب آنذاك. هذا ما دفع الجزائر إلى تقليص عدد البلديات، وفقاً للمرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات خلال عام 1963 كان الهدف من هذا الإجراء القضاء على البلديات غير القادرة على الأداء مع الإبقاء على البلديات التي تتسم بضرورتها واستمراريتها. وفي عام 1967، صدر أول قانون ينظم البلديات، تلاه أول قانون خاص بالولايات في عام 1969، ومن ثم توالى القوانين والتشريعات التي نظمت شؤون الجماعات المحلية في الجزائر. تبنت الجزائر مبدأ اللامركزية الإدارية في إدارة الشأن العمومي المحلي، مستلهمة هذا النهج من النظام الإداري الفرنسي الذي كان له جذور عميقة في الفكر القانوني والفلسفي، وتأثرت به الإدارة الجزائرية عادة الاستقلال .

وتم تعزيز هذا النمط إلى حد ما بالتجربة اليوغوسلافية¹، وذلك من خلال القوانين الأولى التي عرفت الجزائر عام 1967، والتي حملت في طياتها توجهات أيديولوجية واشتراكية. كان أول تشريع محلي مستقل بعد الاستقلال يخص الجماعات المحلية هو قانون البلدية لعام 1967، تلاه قانون عام 1969 الخاص بالولاية. كلا القانونين كانا مستمدين بشكل كبير من النظام الفرنسي .

لاحقاً، أعادت الجزائر تنظيم البلدية والولاية مجدداً سنة 1990، بهدف تحديث النصوص التشريعية القديمة ومعالجة الثغرات التنظيمية والتسييرية التي ظهرت أثناء تطبيق القوانين السابقة. وفي عام 2011، أصدر قانون جديد للبلدية وقانون آخر للولاية عام 2012، تضمننا مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد لتعزيز الإدارة الحديثة والفعالة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية الوطنية لا تكون إلا بتعزيز و تحقيق التنمية المحلية ، فهذه الأخيرة تعتبر اساس و ركيزة البناء الوطني و تنميته ، كما ان تعريف التنمية المحلية اختلف من وقت لآخر و من اختصاص لآخر.

¹ بشير فريك ، منتخبوا البلديات مفسدون او ضحايا ، مركز الشروق للانتاج و النشر الاعلامي ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 2014، ص5

الفرع الاول : تعريف التنمية المحلية

تعريف التنمية مر بالعديد من التحولات التي جعلتها تشمل أبعادًا متعددة إلى جانب الجانب الاقتصادي الذي كان محور التركيز في بداياتها. فقد ظهر مفهوم التنمية في البداية في المجال الاقتصادي نظرًا لارتباطه بالنمو الاقتصادي. ولكن مع مرور الزمن وما شهدته المجتمعات من تغييرات وتطورات، توسع مفهوم التنمية ليشمل ميادين أخرى مثل التنمية البشرية، البيئة، الثقافة، والاجتماع .

شهد مفهوم التنمية أربع مراحل أساسية .تمثلت المرحلة الأولى في التركيز على النمو الاقتصادي، بينما اتسمت المرحلة الثانية بالتركيز على التنمية البشرية .أما المرحلة الثالثة فتناولت مفهوم التنمية المستدامة، لتأتي المرحلة الرابعة مشددة على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل .

وقد ترافق هذا التطور مع إدخال مفاهيم جديدة مثل الحوكمة في أدبيات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية مثل بريتون وودز .يُعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة من أبرز المفاهيم السائدة حاليًا، حيث لم يعد النمو الاقتصادي هدفًا نهائيًا بحد ذاته، بل أصبح وسيلة لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة ¹.

كما أن التركيز على التنمية الاقتصادية فقط لم يعد كافيًا حتى مع وجود دعم سياسي يكمله .بات من الضروري أن تشمل التنمية أبعادًا اجتماعية وثقافية وأن تعكس احتياجات الإنسان بمجملها و مفهوم التنمية ليس فكرة ثابتة أو متفق عليها بين المتخصصين، إذ يعالجها كل طرف من زوايته الخاصة وينظر إليها انطلاقًا من الثقافة والخبرات التي تُشكّل فكره وتوجه اختصاصه .

فالاقتصاديون، سواء كانوا رأسماليين أم اشتراكيين، يرون التنمية في زيادة الناتج المحلي وارتفاع دخل الفرد، رغم اختلافهم في وسائل النمو الاقتصادي والقوانين المنظمة له .أما الاجتماعيون، فيعتبرونها وسيلة تمكّن الإنسان من تحقيق طموحاته والوصول إلى مستوى أكبر من الرفاهية وتحسين نمط حياته بشكل عام ².

ان التنمية لا تقتصر على مجرد تطوير الموارد البشرية أو تحقيق التنمية البشرية من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، بل تُعتبر عملية شاملة تهدف إلى تنمية الإنسان بمختلف أبعاده، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المؤسسات المجتمعية، لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية .المفهوم الشامل للتنمية الإنسانية يوسع النظرة التقليدية ليشمل التحرر من كافة أشكال القهر والظلم ومن كل ما

¹ مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراة حالة الجزائر ، لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات

الدولية تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011، ص49

² عابدين ع . المصري ، الفكر التنموي في مقدمة بن خلدون ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ،

العدد 2009، ص12

ينتقص من كرامة الإنسان، كالجوع والفقر والمرض والخوف، بالإضافة إلى ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

هذا النهج يقوم على قاعدة صلبة تركز على مبادئ حقوق الإنسان¹. على الرغم من تعدد وجهات النظر حول تعريف التنمية، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أنها تعبر عن عملية تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي ينقل المجتمع إلى حالة أفضل.

الفرع الثاني : مبادئ و خصائص التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية تهدف إلى تمكين المجتمع المحلي من اتخاذ خطوات تسهم في تحسين حياتهم المادية والروحية بالاعتماد على قدراتهم الذاتية .فجوهر التنمية يكمن في كيفية معالجة المجتمع لمشكلاته بنفسه . كما أنها تضافر الجهود الذاتية للمجتمع المحلي مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، تركز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية² تشمل:

-التكامل بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية :يتطلب الحفاظ على البيئة والتفاعل المتوازن معها توافقاً مع أهداف التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة من خلال الاستغلال المنظم والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة .يستند البعد الاقتصادي إلى مبدأ زيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر عبر الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

- حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: يتضمن هذا المبدأ حماية الأنواع النباتية والحيوانية من الأمراض وكذلك منع استنزاف الموارد الطبيعية، مع تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة.

- الحذر والوقاية والتخطيط: قبل بداية أي مشروع، تقوم المؤسسات بدراسة أثاره البيئية على المدى الطويل، وإذا توقعت آثاراً سلبية، تحاول تعديله أو حتى إلغائه كلياً إذا كان من الصعب التغلب على تلك الآثار.

-الشراكة والمشاركة: تتحقق الشراكة عبر توقيع وتطبيق الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

¹ محمد بوبوش، مقال منشور في المجلة الدولية ، العدد 3، لسنة 2007، ص11

² اوصالح عبد الحليم ، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الانظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة ، مجلة ملفات الابحاث في الاقتصاد ، العدد 4، الجزء الاول ، 2015، ص196

اما التنمية المستدامة تنطوي على مجموعة متنوعة من النماذج والاستراتيجيات، منها: استراتيجية النمو غير المتوازن، استراتيجية التنمية الموجهة نحو الأقطاب، واستراتيجية الصناعات التكنولوجية. تتميز التنمية المستدامة بأربعة أبعاد رئيسية، وهي البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد التكنولوجي، اما عن خصائص التنمية المستدامة تشمل عدة مميزات أساسية: -عملية تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع ونقل الأوضاع إلى مستوى أفضل.

- تتسم بالاستمرارية والديمومة كونها سلسلة مترابطة ومطوّرة. - تقوم على المشاركة الجماعية بين أفراد المجتمع.

-عملية شاملة تغطي جميع المجالات مثل الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، والبيئي. -عملية منهجية تعتمد على التخطيط والدراسة الدقيقة.

المبحث الثاني : دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية

في هذا المبحث تم التركيز اصلا على دور كل من الهيئات اللامركزية (الولاية -بلدية) في تجسيد مفهوم التنمية المحلية و تعزيزها من خلال العمل على ترسيخ اهدافها و مبادئها و من جهة اخرى حصر مجالاتها و التعرف عليها.

المطلب الاول :اهداف التنمية المحلية و مبادئ تفعيلها

حتى تحقق التنمية المحلية الهدف المرجو منها يجب ان تتحقق بالمقابل مجموع الاهداف و المبادئ التي تقوم عليها هذه التنمية و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المطلب .

الفرع الاول : اهداف التنمية المحلية

تعتبر الجماعات المحلية من الفاعلين الأساسيين في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك استنادًا إلى المؤشرات المتفق عليها، يتضح ذلك من خلال ما أقره المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية، تلعب الجماعات المحلية دورًا مهمًا في مجال التنمية المحلية¹، حيث مُنحت صلاحيات واسعة تجعلها أداة فعّالة لخدمة المواطن وتلبية احتياجاته .

غير أن تحقيق ذلك يعتمد على التكامل بين موارد البلدية، سواء كانت مادية أو بشرية، لا سيما الموارد المادية التي تعد ضرورة لتمويل برامج التنمية المحلية .هذا ما يدفع هذه الجماعات إلى البحث المستمر عن الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

¹ رشاد احمد عبد اللطيف ، اساليب التخطيط للتنمية ، المكتبة الجامعية ، 2002، ص20

اما بالنسبة لمميزات وخصائص التنمية المحلية :تتسم التنمية المحلية بالعديد من المزايا والخصائص، ومن أبرزها:- تعزيز المشاركة المجتمعية للمجتمع المحلي في عملية التنمية.- كونها عملية منظمة وهادفة.- الاعتماد على القدرات والإمكانات المتوفرة محلياً.- تتميز بطابعها الذي يركز على الخصوصية المحلية . كما ان التنمية المحلية تقوم على مبادئ ومركزات تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ والمركزات الهامة، منها:

-الاستخدام الفعال والمتوازن للموارد المحلية

- تعزيز المشاركة كوسيلة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية

-الاعتماد على تخطيط مُحكم ومؤثر لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة.

اما عن أهداف التنمية المحلية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات¹ التي تشمل:

- تعزيز التطور في مختلف القطاعات على المستوى المحلي، بما في ذلك المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، التكنولوجي، والتقني.

- تقوية قيم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

- بناء قدرات محلية فعّالة ووضع برامج وخطط استراتيجية ذات أفق طويل المدى.

-تحقيق التناغم والتكامل بين المناطق المختلفة.

-معالجة القضايا المحلية مثل أزمة الهجرة الداخلية وغيرها.

- الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المتاحة على المستوى المحلي.

الفرع الثاني:مبادئ تفعيل التنمية المحلية

يتم تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وذلك على النحو التالي.

-المشاركة :تُعد المشاركة الشعبية من جوهر العملية التنموية، حيث يشارك الأفراد المحليون في صنع القرار باعتبارهم الأكثر دراية باحتياجات المجتمع ومتطلباته، إضافة إلى وعيهم بموارد المنطقة وخصوصياتها.

¹ ايمن عودة المعاني ، الادارة المحلية ، الاردن ، دار وائل للنشر ، 2012، ص145

-الفعالية: تُعتبر الفعالية عنصراً أساسياً لنجاح أي عملية مهما كانت بسيطة .لذلك، يجب ضمان فعالية أداء الأفراد، الموظفين المحليين، والمنظمات المحلية لتحقيق هذا النجاح.

-الشراكة: تتجسد الشراكة في تعاون جميع الأطراف والمنظمات، سواء كانت مركزية أو لا مركزية، رسمية أو غير رسمية. ينبغي أن يكون هناك تعاون فعال بين القطاع الخاص، الحكومة، والمجتمع المدني لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

- الرؤية الاستراتيجية: يجب أن يمتلك صانعو القرار المحليون رؤية بعيدة المدى، مع التركيز على وضع خطط وبرامج استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

-العدل والإنصاف: تُعتبر العدالة والإنصاف في توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً تنص عليه جميع المواثيق الوطنية والدولية، حيث يُعدّ ذلك عماداً لتحقيق التنمية المستدامة .

-الشفافية: لتحقيق الأهداف وضمان نجاح الخطط المطلوبة، لا بد من ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجميع في الوقت المناسب .يُشكل هذا المبدأ أساساً لتقريب الإدارة من المواطنين وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى دوره المهم في مكافحة الفساد .المساءلة: تُعد المساءلة أداة فعالة للإصلاح ومحاربة الفساد، حيث يجب أن يخضع كل مسؤول أو صاحب قرار لأي نوع من المساءلة، بغض النظر عن طبيعتها .

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية وصعوباتها

ان مجالات التنمية المحلية متعددة ومتشعبة من ابرزها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المجالات التي تعد من اهداف واختصاصات التنمية المحلية ، الا انها (اي التنمية المحلية) قد تتعرض الى عوائق اثناء قيامها بدورها التنموي تمس بجهود و سياسيات التنمية المحلية .

الفرع الاول : مجالات التنمية المحلية

أما دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي في مختلف المجالات فهو متعدد ومتنوع، من أبرزها :

المجال الاجتماعي: تلعب البلدية والولاية دوراً رئيسياً في المجال الاجتماعي عبر تقديم خدمات حددها القانون لتحقيق التنمية المحلية التي تؤثر إيجاباً على المستوى الوطني والقومي، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة .ومن بين هذه الخدمات ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وأوامر وقوانين تخص البلدية والولاية منها التربية والتعليم، حيث تضطلع الجماعات المحلية بدور أساسي في مجال التعليم، فهي تعمل على توفير مختلف الخدمات المتعلقة بالتربية والتعليم التي تندرج ضمن

اختصاصاتها وصلاحياتها عبر. تجهيز المؤسسات التعليمية بمختلف احتياجاتها، ضمان استمرارية وديمومة هذه المؤسسات بشكل فعال. المحافظة على نظافة وتجهيز المؤسسات التربوية والتعليمية، الحرص على ترشيد إدارة المؤسسات التابعة لهذا المجال والتي تندرج ضمن اختصاصاتها. الإشراف المستمر وتقييم أداء هذه المؤسسات، توفير الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها قطاع التربية والتعليم كالنقل والإطعام المدرسي . **السكن والتعمير**، تقوم الجماعات المحلية في مجال السكن ب توفير سكن لائق ومناسب لجميع المواطنين،ضمان العدالة والشفافية في توزيع السكن،تطوير مشاريع السكن المتنوعة بما يتماشى مع المعايير الحديثة، توفير مساكن تتوافق مع مقاييس الوقاية والسلامة .،حماية التراث المعماري المحلي والمحافظة عليه، تعزيز الاستخدام الراشد وتطوير الممتلكات العقارية .**الشباب والثقافة والسياحة** ويتم ذلك عبر العناية بالتراث الثقافي وصيانتة، إنشاء المرافق الثقافية الأساسية مثل دور الشباب، المسارح، والمتاحف، تعزيز الوعي الثقافي في المجتمع،إدارة وتنظيم مختلف المرافق الثقافية بفعالية،تشجيع الموهبة والابتكار والإبداع بين الشباب، توفير فرص عمل مناسبة للشباب، تقديم صيغ ملائمة لدعم الشباب وتحفيز التنمية،متابعة مختلف المشاريع والبرامج الثقافية لضمان استمرارياتها وفائدتها، الحفاظ على المواقع السياحية والموروث الثقافي للأجيال القادمة،تطوير قطاع السياحة لما له من إمكانات كبيرة في تعزيز الاقتصاد المحلي، تعزيز الحوار والتعاون المشترك مع الجوار لتبادل الخبرات والموارد .**في مجال الصحة** تقوم بتوفير بيئة صحية تحقق حياة طبيعية وسليمة للجميع، إنشاء المراكز الصحية والمؤسسات الطبية والمستشفيات المحلية والإقليمية وضمان إدارتها بشكل فعال،الالتزام بتطبيق واحترام المعايير الصحية في المياه، الأغذية، والهواء، تعزيز الوعي الصحي للمواطنين من خلال حملات توعوية مستمرة، حماية المواطنين من المخاطر الصحية الطارئة، مثل انتشار الفيروسات الجديدة، عن طريق إجراءات التوعية وحملات التلقيح التي تنفذها الجهات المحلية المعنية بالصحة، تقديم الرعاية والدعم اللازمين للأشخاص المحتاجين .

في المجال الاقتصادي من مهامها إدارة المرافق الاقتصادية المحلية، مثل الأسواق الأسبوعية، بفعالية، دعم الصناعات البديلة وتعزيز البنية الصناعية في المناطق المحلية، البحث عن موارد جديدة تسهم في تحسين وتطوير المجتمعات المحلية وزيادة إيراداتها، الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية، العمل على تطوير القطاع الزراعي وتعزيز المشاريع المرتبطة بهذا المجال لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، تحسين ظروف الأرياف والقرى من خلال فك العزلة عنها بمد شبكات الطرق والمواصلات، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية مثل المراكز الطبية والتعليمية والمساجد، دعم وتشجيع التبادل التجاري والاستثمار الذي يخدم المجتمعات المحلية، البحث عن حلول لخلق مصادر تمويل ذاتي للبلديات والولايات من خلال استحداث موارد مالية جديدة .

في المجال البيئي تلعب الولايات والبلديات دورًا محوريًا في تعزيز توازن بيئي ملائم يتيح للإنسان العيش في بيئة خالية من المخاطر والأضرار من خلال المحافظة على البيئة الطبيعية لضمان حياة صحية ومستدامة للسكان، نشر الوعي وتعزيز ثقافة التربية البيئية، الحفاظ على نظافة الهواء، المياه، والتربة، مع التركيز على الاستمرارية في حماية البيئة من التلوث، صون المساحات الخضراء والعمل على توسيعها بإنشاء الغابات والحدائق العامة، تنفيذ حملات توعوية ودعم المبادرات الفردية والجماعية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بهدف حماية البيئة وضمان استدامتها .

الفرع الثاني: صعوبات التنمية المحلية

ان دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر تحده مجموعة من الصعوبات او المعوقات و التي تتمثل اساسا :

العوامل المادية والمالية : تواجه الجماعات المحلية في الجزائر نوعين من الموارد. الموارد المالية الذاتية، التي تتباين من إقليم إلى آخر بناءً على الخصوصيات الجغرافية لكل منطقة، وتتجسد عادةً في الضرائب والرسوم المباشرة مثل الرسوم على القيمة المضافة او قد تكون عابدة عن موارد خارجية، التي تختلف تبعاً للأسباب والاحتياجات، وتتمثل في الإعانات والقروض والتبرعات والهبات والوصايا، تعاني بعض الوحدات المحلية من ضعف الموارد المالية، مما يعرقل قدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية.

العوامل الثقافية: تشمل الاعتقادات والأعراف التقليدية الراسخة بين أفراد المجتمع المحلي، مثل الولاء للأشخاص الذين يفتقرون للكفاءة والمهارات اللازمة للإدارة والتنظيم.

العوامل الاجتماعية التي تتمثل في النسيج الاجتماعي غير المتجانس وارتفاع الكثافة السكانية بشكل مفرط وغير منظم يمثلان تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المحلية.

العوامل السياسية: تتجلى في الصراعات الطائفية والسياسية على السلطة، إضافة إلى ضعف دور الأطراف غير الرسمية وضعف المشاركة السياسية من قبل المواطنين.

العوامل التنظيمية: يعود بعضها إلى عدم كفاءة الموظفين الإداريين نتيجة نقص التكوين والتدريب، مما يؤثر على أداء المؤسسات المحلية.

خاتمة:

تلعب الجماعات المحلية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تقدم الشعوب والدول، وهو ما أثبتته تجارب العديد من الوحدات المحلية في الدول التي تُعتبر نماذج ناجحة في هذا المجال. إذ إن الجماعات المحلية تُعد الخلية اللامركزية للدولة، مما يمنحها ميزة القرب الكافي من المواطنين مقارنة بالسلطة المركزية. وبالتالي، فهي تمتلك القدرة على فهم احتياجات المواطنين، انشغالاتهم، ومتطلباتهم من

جهة، ومن جهة أخرى تتمتع بمعرفة دقيقة بخصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية. هذا يمكنها من التعامل واستغلال هذه الخصوصيات بكفاءة وفعالية، بما يخدم تطلعات المواطنين، فتصبح الجماعات المحلية بذلك قادرة على الاستجابة لمتطلبات السكان المحليين وتوفير الخدمات الضرورية، مما ينعكس إيجابيًا على تحقيق التنمية المحلية. هذه التنمية بدورها تنعكس على الصعيد الوطني، لتسهم في تحقيق تنمية مستدامة شاملة تعزز من ازدهار المجتمع ككل.

من النتائج و التوصيات المنبثقة من بحثنا هذا تتمثل في :

تعزيز اللامركزية الفعلية: ضرورة تمكين الجماعات المحلية من صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار والتصرف في الموارد، بما يضمن تجاوب المشاريع مع احتياجات السكان المحليين.

تفعيل دور المجتمع المدني: دعم الجمعيات المدنية ومنظمات المجتمع المحلي كشريك فاعل في اقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها، خاصة في المناطق النائية.

تمويل مستدام وشفاف: إنشاء آليات تمويل مرنة وشفافة تمكن البلديات من تنويع مصادر تمويلها، مع تقليص الاعتماد المفرط على التحويلات المركزية.

الرقمنة وتحسين الإدارة المحلية: تحديث الإدارة المحلية عبر التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الإدارية لرفع فعالية الأداء وتحسين جودة الخدمات العمومية.

تشجيع الاستثمار المحلي: خلق بيئة جاذبة للاستثمار على المستوى المحلي من خلال توفير بنية تحتية ملائمة وحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب.

إدماج مقاربة التنمية المستدامة: إدراج البعد البيئي والاجتماعي في جميع السياسات المحلية، لضمان استدامة المشاريع التنموية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

التخطيط التشاركي: اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد البرامج التنموية، بإشراك المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة الحلول.

تأهيل الكفاءات المحلية: الاستثمار في تكوين الإطارات المحلية والمنتخبين من خلال برامج تدريب مستمرة في مجالات التخطيط، الإدارة، والتواصل.

التوازن الجهوي ومحاربة التفاوتات: اعتماد سياسات تنموية تضمن العدالة بين المناطق، مع تركيز خاص على المناطق المهمشة والريفية.

إرساء ثقافة التقييم والمتابعة: تطوير آليات تقييم دوري لمشاريع التنمية المحلية، لقياس الأثر وضمان التحسين المستمر.

المصادر والمراجع:

- 1- احمد محيو ، محاضرات في المؤسسات الادارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط3، 1996
- 2- احمد عبد اللطيف رشاد، اساليب التخطيط للتنمية ، المكتبة الجامعية ، 2002
- 3-عمار بوضياف، التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق ، جسر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2002
- 4-صفوان المبييضين و حسين الطراونة و عبد الهادي توفيق ، المركزية و اللامركزية في تنظيم الادارة المحلية ، الاردن ، دار اليازوني العلمية للنشر و الاعلام ، 2011
- 5-فريك بشير ، منتخبوا البلديات مفسدون او ضحايا ، الجزائر ، ط1، مركز الشروق للانتاج و النشر الاعلامي ، 2014
- 6-بن شعيب نصر الدين و مصطفى شريف ، الجماعات المحلية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد10، 2012
- 7-على محمد الصغير ، الادارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر و التوزيع الجزائر ، 2013
- 8-اوصالح عبد الحليم ، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الانظمة البيئية الهشة ، مجلة ملفات الابحاث ، العدد 4، الجزء 1، 2015
- 9-عابدين المصري، الفكر التنموي في مقدمة بن حلدون ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25، 2009
- 10-فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسنطينة ، 2011 .
- 11-عقون شراف ، سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة قسنطينة ، 2006